



البحوث و الدراسات

معايير الاعتماد الأكاديمي للجمعيات والاتحادات المتخصصة في إعداد وتطوير المكتبات ومراكز المعلومات : دراسة مقارنة

د / فردوس عمر عثمان عبد الرحمن¹ *

¹ أستاذ المكتبات والمعلومات المشارك- قسم المكتبات والمعلومات - كلية العلوم الإسلامية واللغة العربية
جامعة غرب كردفان - مدينة النهود (السودان)

✉ omahmad181@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/03

تاريخ الاستلام : 2021/09/25

■ المستخلص :

يعد مجال المكتبات و المعلومات من المجالات التي تستدعي ضرورة وضع معايير الاعتماد بسبب التطورات الحاصلة على إثر التحولات التكنولوجية التي أدت إلى تغيرات عميقة في مفهوم و بيئة العمل المكتبي و المعلوماتي بشكل عام، غير أن مؤسسات التكوين لم تعد قادرة بمفردها على رصد هذه التطورات و التغيرات المتسارعة و وضع معايير تتوافق معها. إذ أصبح تحقيق ذلك يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية، و على رأسها الجمعيات المهنية والاتحادات كما أنها المعبر عن اتجاهات الحكومة تجاه المجال ، فهي تتكامل مع دور المؤسسات الحكومية الرسمية المهتمة بالمجال والتي لا تستطيع بمفردها إنجاز كل تطلعات المنتمين للمهنة، وتعمل بالتالي على تفعيل حركة المجتمع في هذا الاتجاه.

هدفت الدراسة إلى التعرف على رؤية الجمعيات والاتحادات المتخصصة في المكتبات والمعلومات والأرشيف في وضع ونشر معايير العمل وممارساته ، كما سعت الدراسة إلى اكتشاف مفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي واستجلاء دور الجمعيات والاتحادات في تطبيق معايير الجودة والاعتماد. تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه إذ أنها تتناول موضوعا يركز على المعايير المطلوبة لتحقيق الجودة في كافة قطاعات

* المؤلف المُرسَل: omahmad181@gmail.com

المكتبات ومراكز المعلومات بالتركيز على بعض معايير ضمان الجودة في المكتبات الجامعية ، وقد استخدم المنهج في الدراسة كل من المنهج الوصفي و المنهج المقارن .

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات منها :وجوب مراعاة سياسة إيداع الأطروحات الجامعية والكتب والتي يعدها كل من ينتسب إلى الجامعة مع مراعاة متطلبات ضمان الجودة في الجامعة عند تزويد المكتبات الجامعية بمصادر المعلومات .

■ **الكلمات المفتاحية :** الجودة ، الاعتماد الأكاديمي ، المعايير ، المقاييس ، المواصفات ، المؤشرات ، الجمعيات والاتحادات المتخصصة.

■ **Abstract:**

The field of libraries and information is one of the areas that require the adoption of accreditation standards due to developments following the technological changes that led to profound changes in the concept and the working environment of office and information in general, but the training institutions are no longer able to monitor these developments alone due to the rapid changes and the development of compatible standards. The achievement of this requires the concerted efforts of all parties in the educational process, headed by professional societies and federations. It also reflects the government's attitudes towards the field. It is integrated with the role of official governmental institutions interested in the field, which alone cannot fulfill all aspirations of the profession to activate the movement of society in this direction.

The study aimed at the following:

Identify the role and vision of the specialized associations in libraries and information and archives in the development and dissemination of labor standards and practices. To discover the concepts of quality and academic accreditation and to clarify the role of associations and unions in the application of quality and accreditation standards. This study draws on the importance of the subject itself, as it deals with a vital topic that focuses on the standards required to achieve quality in all sectors of libraries and information centers, focusing on some quality assurance standards in university libraries. The methodology used in the study is the descriptive approach and comparative approach.

The most important results are:

The selection of groups according to the university's vision and objectives. The selection of sources of information based on the standards of quality assurance and academic accreditation set by the university. The most important recommendations: The policy of depositing university theses and books prepared by everyone who belongs to the University must be taken into consideration.

■ المنهجية العلمية للورقة العلمية :

المقدمة :

لاشك أن لمهنة المعلومات والمكتبات والعاملين بالمعرفة كافة، أهمية بالغة ودورا بارزا في عصر- مجتمع المعلومات والمعرفة، وتعد جمعيات مرافق المعلومات بكافة أنواعها من بين أهم المؤسسات التي تحظى باهتمام ورعاية بالغين، إذ أنها في الدول الأكثر تقدما تعتبر المتحدث الرسمي باسم العاملين والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم، كما أنها المعبر عن اتجاهات الحكومة تجاه المجال أيضا. فهي تتكامل مع دور المؤسسات الحكومية الرسمية المهتمة بالمجال والتي لا تستطيع بمفردها إنجاز كل تطلعات المنتمين للمهنة، وتعمل بالتالي على تفعيل حركة المجتمع في هذا الاتجاه.

كما إن قطاع المكتبات و المعلومات من القطاعات التي تستدعي ضرورة وضع معايير الاعتماد بسبب التطورات الحاصلة على التخصص إثر التحولات التكنولوجية التي أدت إلى تغيرات عميقة في مفهوم و بيئة العمل المكتبي و المعلوماتي بشكل عام، غير أن مؤسسات التكوين لم تعد قادرة بمفردها على رصد هذه التطورات و التغيرات المتسارعة ووضع معايير تتوافق معها. إذ أصبح تحقيق ذلك يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية، و على رأسها الجمعيات المهنية والاتحادات التي تعد بمثابة الوسيط بين المؤسسات الأكاديمية (ممثلة في المكتبات) و محيطها الخارجي، نظرا لقدرتها على الوقوف على حيثيات الواقع و رصد التطورات والاحتياجات الجديدة بحكم تواجدها في قلب البيئة المهنية والدراسة الحالية هي دراسة مقارنة بين المعايير التي وضعها الاتحاد العربي للمكتبات والمعايير التي وضعتها الجمعية السودانية للمكتبات لوضع سياسة معايير الاقتناء وبناء المجموعات نموذج للمؤسسات الأكاديمية في السودان وتنفيذ هذه المعايير في المكتبات الجامعية بناء على سياسات الاعتماد الأكاديمي لهذه المؤسسات .

■ مشكلة الدراسة :

تمثل مشكلة الدراسة في أنه لتحقيق جودة الأداء في مختلف الأنشطة والخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية فإن تطبيق المعايير لم يعد خيار بل أصبح ضرورة حتمية فرضها سعي هذه المؤسسات للاعتماد الأكاديمي الذي يمنحها مكانة متقدمة وقدرة على التنافس العالمي ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحري المعايير المعتمدة وتطبيقها في مختلف الأنشطة والبرامج وقد لاحظت الباحثة وجود معايير للمكتبات الجامعية تبنتها الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات واعتمدتها الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس السودانية مع قلة تطبيق هذه المعايير في العديد من المكتبات الجامعية ، والدراسة الحالية هي محاولة تفصيل هذه المعايير مع التركيز على معيار الاقتناء وبناء المجموعات وفقا لرؤية الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات ومقارنتها مع معايير الاتحاد العربي للمكتبات ومراكز المعلومات .

■ أهداف الدراسة:

- 1) التعرف على رؤية الجمعيات والاتحادات المتخصصة في المكتبات والمعلومات والأرشيف في وضع ونشر معايير العمل وممارساته.
- 2) اكتشاف مفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي واستجلاء دور الجمعيات والاتحادات في تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- 3) مساعدة المكتبات الجامعية وغيرها من مكتبات الكليات والارتقاء بأنشطتها وخدماتها وفقاً لمعايير ومؤشرات قياس معتمدة .
- 4) استخدام المعايير كنقطة مرجعية لتقييم الأداء ومستوى الجودة .
- 5) التركيز على بعض المعايير المهمة في المكتبات الجامعية (الاقتناء وبناء المجموعات).

■ أهمية الدراسة :

تسعى الدراسة إلى توجيه المؤسسات والجمعيات والاتحادات والهيئات العربية المعنية بمجال المكتبات والمعلومات نحو تحقيق التميز والارتقاء بقطاع المكتبات ومراكز المعلومات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية من خلال وضع معايير جودة هذا القطاع ، وفي ظل مناخ يتسم بالاستقلالية والحرية ، والتعاون الوثيق بين الأكاديميين بالجامعات وبين المسؤولين عن المكتبات ومراكز المعلومات ، في إطار من القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي تسود المجتمع ، وبما يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية ، كما ينبغي أن تهدف الدراسة المقترحة إلى توجيه كافة الأنشطة الإدارية والمالية نحو تحقيق رضا الأطراف جميعاً لمصلحة العمل الأكاديمي المؤسسي والذي تضع معاييره هذه الهيئات (الاتحادات والجمعيات المهنية)، كما تسعى إلى التطوير والتحسين المستمر لمؤسسات المعلومات وخاصة قطاع المكتبات لتحقيق التميز التنافسي في سوق العمل المحلي والدولي ، وإيجاد ثقافة تنظيمية تقوم على الالتزام بالتوجه نحو المستقبل والاهتمام الكافي ببناء مجموعاته كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع نفسه إذ أنها تتناول موضوعاً يركز على المعايير المطلوبة لتحقيق الجودة في كافة قطاعات المكتبات ومراكز المعلومات بالتركيز على بعض معايير المكتبات الجامعية (معيار الاقتناء وبناء المجموعات).

■ فرضيات الدراسة:

1. قلة الاهتمام بتطبيق المعايير المطلوبة لجودة الاعتماد الأكاديمي في المكتبات .
2. تقوم الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات بدور فاعل في تبني العديد من المواصفات والمعايير للمكتبات السودانية .
3. توجد بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في السودان تتمثل في عدم إلمام بعض المختصين بأهمية هذه المعايير وتطبيقها في المكتبات الجامعية .

4. أهمية التركيز على عدد ونوعيات مصادر المعلومات (بناء المجموعات وسياسة الاقتناء) التي تحددها معايير ضمان الجودة والاعتماد التي تنطبق على الجامعة.

■ منهج الدراسة:

1. **المنهج الوصفي :** هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث ، وقد استخدم هذا المنهج في وصف الظاهرة موضوع الدراسة .

2. **المنهج المقارن:** وهو ذلك المنهج الذي عرفه المختصون بأنه هو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة وقد اعتمدت الدراسة على هذا المنهج من خلال مقارنة مدى تطبيق معيار الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في المكتبات الجامعية نموذجا وتحليله ومقارنته مع معايير الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات في المكتبات الجامعية مع الأخذ في الاعتبار الرؤية المستقبلية لهذه المعايير .

■ حدود الدراسة :

أجريت الدراسة التطبيقية في مقارنة معايير الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات مع معايير الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات حول معايير الجودة والاعتماد في المكتبات الجامعية (بالتركيز على معيار بناء المجموعات وتنميتها) .

■ محاور الدراسة :

1. **المحور الأول :** الاعتماد الأكاديمي - الجودة - تعريف - (الإطار النظري للدراسة).
2. **المحور الثاني :** دراسة معايير الاتحاد العربي للمكتبات للجودة والاعتماد في المكتبات الجامعية وتحليلها ومقارنتها بمعايير الجمعية السودانية للمكتبات التي اعتمدت من الهيئة العامة للمواصفات (معايير المكتبات الجامعية للاقتناء وبناء المجموعات) . (الدراسة المقارنة) .
3. **المحور الثالث :** النتائج - التوصيات - المصادر والمراجع .

■ الدراسات السابقة :

- دراسة ثروت العلمي¹ تحت عنوان " دور الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات و المعلومات: دراسة تحليلية في ضوء المعايير الدولية و العربية " سعت هذه الدراسة لاستكشاف مفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي و استجلاء دور الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الجودة و الاعتماد الأكاديمي لبرامج المكتبات والمعلومات وتوصيف وتحليل لمعايير

الاعتماد لبرامج المكتبات و دراسات المعلومات على المستويين الدولي و العربي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن على أقسام المكتبات والمعلومات أن تعيد النظر في برامجها في ضوء معايير جديدة للاعتماد والجودة وانه يجب تكوين قنوات اتصال بين أقسام المكتبات والطلبة للتواصل المستمر.

• المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة

الليسانس/البكالوريوس) أعده أسامة السيد محمود وقام بمراجعته جاسم محمد جرجيس و يسرية عبد الحليم زايد وتقديم خالد الحلبي² و يأتي هذه المعيار ليضيف حلقة جديدة في سلسلة المعايير العربية حيث بدأها منذ عام 2013 أعد المعيار لسد حاجة أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات والمعاهد العربية لوجود معيار عربي مرجعي يراعي الظروف العربية ويدعم جهود ضمان الجودة بهذه الأقسام لافتقارها إلى معيار عربي حديث خاصة بعد ما تبين أن المعايير المؤسسية العامة والشاملة لكل برامج الكليات والمعاهد والجامعات تبتعد بقدر ما عن طبيعة دراسة المكتبات والمعلومات في الوطن العربي كما أن المعايير الدولية في معظمها تشارك في ذلك علاوة على أن معظمها أيضا أعدت لملائمة برامج ما بعد الدرجة الجامعية الأولى ، إذ أن مجال هذا المعيار في ظل تداخل المقررات مع أقسام أخرى هو البرامج المتكاملة التي يقضي فيها الطالب من 120 إلى 140 ساعة دراسية أو أربعة أعوام وثمانية فصول دراسية حسب نظام الجامعة التي ينتمي لها البرنامج بشرط أن يحصل على شهادة متخصصة في المكتبات والمعلومات بعد تكليف المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

• دراسة ربحي مصطفى عليان الصادرة عام 2010³ الموسومة بـ “معايير مقترحة لتقويم

جودة تخصص علم المكتبات و المعلومات في الجامعات العربية ” وفيها يقدم لباحث مقترحا لمعايير الجودة والاعتماد لدراسات المكتبات بعد استعراض المعايير الدولية حيث يتكون الإطار العام المقترح من عشرة محاور رئيسة تتضمن تميز وجودة البرامج الأكاديمية وهي: أهداف التعلم ومخرجاته، والمنهاج، والتدريس، والتعليم، والهيئة التدريسية، والكوادر المساندة، ومصادر التعلم، وتقويم أداء الطلبة، وتقديم الطلبة ومنجزاتهم والمرافق و الخدمات المساندة، والإدارة الأكاديمية، وإدارة الجودة وتحسينها.

■ الجهود الأجنبية في عمل المعايير: هناك بعض التجارب الأجنبية في مجال المعايير منها:⁴

• معايير جمعية مكتبات الكليات والمكتبات البحثية، فقد تم تشكيل لجنة مشتركة من جمعية

مكتبات الكليات والبحوث وجمعية مكتبات البحوث وصدرت أول معايير للمكتبات الجامعية في أمريكا 1979 بعنوان Standards For University Libraries ، فقد ركزت هذه المعايير على الخدمات إلى جانب المقتنيات، وحددت بعض المعايير الكمية والنوعية وقد تمت مراجعتها وصدرت معايير جديدة 1989 وشملت تحديد الأهداف والأغراض والعوامل التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأهداف (وتشمل الميزانية ومصادر التمويل ، الموارد البشرية ، الإدارة ، المجموعات ، المبنى ، الخدمات ، التعاون) ، وكذلك

قياس الانجاز ومعايير التقنين كما صدرت معايير أخرى في 2004 وهي تصلح للتطبيق على جميع أنواع المكتبات في التعليم العالي وتركز على إسهام المكتبة، كما صدرت معايير أخرى في 2011 وشملت تسعة مؤشرات منها الكفاءة المؤسسية والقيم المهنية والدور التعليمي والاكتشاف والمجموعات والمساحة والإدارة والعاملون والعلاقات الخارجية

• **معايير الجمعية الفلبينية للمكتبات الأكاديمية والبحثية** وقد صدرت في عام 2000 شملت ستة محاور ورئيسية منها الإدارة والدعم المادي والمجموعات والعاملون والخدمات والتسهيلات المادية. وصدرت معايير أخرى في 2010 شملت الرؤية والرسالة والأهداف والإدارة والموارد البشرية والموارد المالية والمجموعات والخدمات والتسهيلات والروابط والمشاركة.

■ مصطلحات الدراسة :

يذكر الإنتاج الفكري بالعديد من المصطلحات التي تتعلق بموضوع الجودة وإدارة الجودة الشاملة و الاعتماد المؤسسي و الأكاديمي، لذلك سيتم التركيز على تعريف أهم مصطلحات ومفاهيم الدراسة وأحدثها وأبرزها شيوعاً واستخداماً.

(a) **المعايير Standards:** تعرّف المعايير اصطلاحاً بأنها ⁵ "مجموعة محددة مسبقاً من القواعد، والشروط أو المتطلبات المتعلقة بتعريف المصطلحات، تصنيف المكونات، وتحديد المواد، الأداء أو الإجراءات، تخطيط العمليات، القياسات الكمية أو الجودة لتوصيف المواد، المنتجات، الأنظمة، الخدمات أو الممارسة". أما في مجال المكتبات والمعلومات على وجه التحديد يشير قاموس ODLIS إلى أن المعايير "هي مجموعة من القواعد والاشتراطات الموضوعية سواء من قبل الجمعيات المهنية أو هيئات الاعتماد أو الجهات الحكومية من أجل قياس وتقويم خدمات المكتبات ومجموعاتها والأنشطة والبرامج التي تتوفر على تقديمها"، في حين يعرف دليل السياسات الصادر عن جمعية المكتبات الأمريكية ALA، المعايير بأنها " تلك السياسات التي تصف القيم والأسس المتعلقة بأداء المكتبة، والتي تكون ذات طابع شمولي يغطي نطاق واسع من الأنشطة والبرامج والخدمات التي تقدم في المكتبة، وتحدد المؤشرات الكمية والكيفية لكل منها، وكذلك تمكن من صوغ الغايات والأهداف التي يطمح إلى تحقيقها على مستوى المهنة والتخصص.

(b) **الجودة:** على الرغم من التباين في مفهوم الجودة بين الباحثين إلا أنه يمكن القول بأنها تمثل الكفاءة والفاعلية وتضافر الجهود معاً، وهي ما تقوم به من عمل أو فعل بإتقان لتحقيق المواصفات المطلوبة بأفضل الطرائق وبأقل جهد وتكلفة فعلاً وليس قولاً، إذ إن محور مفهوم (الجودة) يدور في خدمة المستفيد بعيد عن الأمور الأخرى⁶.

(c) إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management : تعددت تعريفات الجودة الشاملة كما يلي :

- يرى (هتشنس): أن إدارة الجودة الشاملة مدخل الإدارة المنظمة التي تركز على الجودة وينبغي على المشاركة لجميع العاملين بالمنظمة ويستهدف النجاح طويل المدى عن طريق رضا المستفيد و تحقيق منافع للعاملين بالمنظمة والمجتمع ككل⁷.
- وعرفها (سيهكتر): بأنها خلق ثقافة متميزة في الأداء إذ يعمل جميع الأفراد في التنظيم على نحو مستمر لتحقيق توقعات المستهلك وأداء العمل مع تحقيق الجودة على نحو أفضل أو بفاعلية وفي أقصر وقت ممكن⁸
- تشمل الجودة كذلك كل مكون وكل فرد في المؤسسة و بالتالي تشتمل على المبادئ التالية ، كما فصلها محمد يوسف مراد⁹ :

- التركيز علي العمل Focus on Customer
- القيادة Leadership
- مشاركة العاملين People Involvement
- التركيز على الوسيلة Focus on the medium
- اتخاذ القرار على أساس من الحقائق Make a decision Based on the facts
- التحسين المستمر Continuous Improvement
- الاستقلالية autonomy

(d) الاعتماد الأكاديمي Accreditation :

الاعتماد الأكاديمي هو عملية يتم فيها تقديم شهادة تتسم بالكفاءة والثقة والمصداقية. وهي شهادة ذات مرجعية. كما أن الهيئات التي تصدر وثائق التفويض أو التصديق الرسمية نفسها معتمدة رسميا من قبل هيئات الاعتماد (مثل هيئة الاعتماد بالمملكة المتحدة UKAS)؛ ومن ثم فهي التي تعرف أحيانا باسم "جهات منح الشهادات المعتمدة".

وقد تعددت مفاهيم الاعتماد الأكاديمي يمكن تلخيصها في التعريفات التالية:

- نظام للاعتراف بالمؤسسة التعليمية والبرامج التي تقدمها على أساس استيفاء المؤسسة والبرامج لمستوى محدد من الأداء و التكامل و الجودة وفقا لمعايير محددة تؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف.
- هي عملية مراجعة خارجية للجودة المستخدمة في التعليم العالي لفحص برامج الكليات والجامعات والتعليم العالي بغرض ضمان الجودة وتحسينها وتتمثل نتائج نجاح تلك العملية في اعتماد مؤسسة ما أو برنامج دراسي ما.¹⁰

وبناءً على ذلك فإن الباحثة تؤكد من خلال التعريفات السابقة أن البرنامج المعتمد هو ذلك البرنامج الذي:

- يفي وبشكل كبير المعايير النوعية التي تحددها هيئات الاعتماد الأكاديمي.
- لديه هدف ورسالة محددة وواضحة ومناسبة ويمتلك توقعات حول مخرجات هذا البرنامج.
- يمتلك المقومات التي تسهل تحقيق الأهداف التي تم إقرارها والمخرجات المتوقعة، كما يعمل بشكل مستمر على تحقيق هذا الهدف.
- يضع إجراءات مستمرة للتأكد من سير البرنامج على النحو المخطط له وفحص عملياتها بفعالية وكفاءة ويعالج ما يعترضها من مشكلات.
- تتوفر له المصادر البشرية والمادية التي تتضمن له الاستمرار في الوفاء بهذه المعايير لمدة زمنية معقولة.

وبناءً على ذلك ترى الباحثة أن مفهوم الاعتماد في أبسط صوره هو اعتراف واضح بوصول المؤسسة أو البرنامج تعليمي إلى مستوى عال من الجودة، وبما يتناسب مع الأهداف التي تنشأ تحقيقها في طلابها أو في المتدربين فيها، وبالمستوى الجيد الذي يتناسب مع التطلعات المجتمعية والتحديات العالمية، والتطورات في المجال أو المجالات التي تقوم بتدريسها من خلال الاعتماد الذي هو وجه من أوجه التميز والجودة ونشر ثقافة الجودة والتقويم الذاتي في المؤسسة الأكاديمية وأن المكتبات الجامعية هي ضلع أساسي في العملية وإن ضمان اعتمادها هو مطلب حيوي لضمان جودة التعليم في المؤسسة والحكم على نتائج البرامج واستخدامها في دعم تطوير تعلم للطلاب. يتم اتخاذ قرارات الاعتماد بعد عملية فحص تتم بعناية من قبل ممارسين غير حياديين ومهنيين على مستوى عال من الخبرة بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس.

■ خصائص معايير الاعتماد الأكاديمي : يمكن إجمال خصائص الاعتماد الأكاديمي في النقاط التالية:¹¹

- يضمن الاعتماد الأكاديمي لكل من المجتمع التعليمي والرأي العام أو الوكالات والمنظمات الأخرى أن المؤسسة التعليمية أو البرنامج الحاصل على الاعتماد الأكاديمي يتمتع بالخصائص التالية :
- لدى البرنامج أو المؤسسة التعليمية أهداف محددة تناسب الأهداف التعليمية .
- كما يحافظ البرنامج أو المؤسسة التعليمية على الظروف التي تسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة ، بل الحقيقة يساعد الاعتماد الأكاديمي على تحقيق تلك الأهداف ، وأخيراً من المتوقع أن يستمر الاعتماد الأكاديمي في تحقيق الأهداف المرجوة.
- يعمل الاعتماد الأكاديمي بمثابة آلية لتقييم وتحسين الجودة وذلك طبقاً للتعريف الخاص بالجودة كأداة فعالة تساعد على استخدام الموارد من أجل تحقيق أهداف تعليمية أفضل .

■ أشكال المعايير : توجد عدة أشكال للمعايير من أهمها ¹²:

- **القواعد** : وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتبع لإكمال أو إنجاز أي عملية من أعمال المكتبات والتوثيق والأرشفة .
- **التقنين** : وهي تمثل مرحلة من مراحل الوصول إلى المعايير والمقاييس وهي عبارة عن ضوابط وموجهات تقوم بإصدارها جهة معتمدة من قبل الأيزو . أو المنظمات المتعلقة بها مثل اليونسكو والمجلس الدولي للأرشفة والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمعلومات والجمعيات والاتحادات المهنية الأخرى .
- **الإرشادات** وهي عبارة عن توجيهات للعاملين بما ينبغي عمله وكيفية انجازه.

■ مراحل إصدار المعايير :

- إدراج المادة المقترحة ضمن برنامج عمل اللجنة الفنية المختصة.
- تسجيل الاقتراح المبدئي (مسودة المقترح) في السكرتارية المركزية .
- تقوم السكرتارية المركزية بتسجيل المقترح كمعيار دولي .
- تتم الموافقة على مسودة المعيار الدول من جانب الأعضاء بحيث لا تقل نسبة الموافقة عن 75% .
- ترد مسودة المعيار مرة أخرى إلى السكرتارية لرفعها للمجلس
- تقبل مسودة المعيار كمعيار دولي من قبل المجلس .
- يتم نشر المعيار .
- تقييم المعايير وكقاعدة عامة ينبغي مراجعة المعيار كل خمس سنوات .

وقد أرادت الباحثة تسليط الضوء على بعض المصطلحات التي تتداخل وتتشابه في المعنى وتحديد الفروقات بينها وهي ¹³ :

- **المواصفات** : يقصد بها الوثيقة المعتمدة التي يتم إعدادها بإتباع أساليب التقييس وضوابط الممارسة في مجال ما وتشمل مجموعة الاشتراطات والخصائص الفنية والعناصر ومعايير المطابقة والجودة التي يجب توفرها في السلع أو المادة أو الخدمة وهي شكل من أشكال المعايير وفقاً لتعريف الأيزو .
- **التقييس** : يقصد به أي نشاط يهدف إلى تحقيق الدرجة المثلى من النظام في محيط معين من خلال وضع شروط لاستخدام الشائع والمتكرر أخذا بعين الاعتبار مشاكل فعلية ومحتملة .

- **المقاييس :** ويقصد بها الأدوات التي تستعمل للقياس ، المقاييس أو المترولوجيا هو حقل متعلق بالقياسات ، ويتضمن جميع الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالقياس وتطبيقاته وتدعم جودة المكتبات والعمليات الصناعية والتجارية وتحمي سلامة وصحة أفراد المجتمع .
- **المؤشرات:** يتطلب التقييم وفق المعايير مجموعة من المؤشرات التي تجعل هذه المعايير إجرائية ونميز هنا بين المعيار والمؤشر ، **فالمعيار** هو خاصية يجب احترامها له خصائص عامة ومجردة تطبق على محتويات مختلفة ، أما **المؤشر** فهو علامة يمكن ملاحظتها داخل المعايير (أما كمية أو نوعية) ويلجأ في الغالب إلى تحديد مؤشرات متعددة كي نتبين من مدى احترام المعايير خاصة في الحالات التي يصعب فيها ملاحظة المعيار مثال : معيار الوصف المتكامل لمصادر المعلومات وفق القواعد العالمية تكون مؤشرات كالاتي : (الالتزام بقواعد وفق خطة تصنيف عالميه - الفهرسة الموضوعية وفق قائمة معيارية للمواد العربية وأخرى للمواد الأجنبية - اكتمال ماركالخ)

■ تطبيق المعايير في المكتبات الجامعية :

هناك عدة عناصر تعد بمثابة ضمانات لنجاح تطبيق المعايير في المكتبات في المكتبات الجامعية منها¹⁴

1. توفير كافة المطلوبات والإجراءات التي تضمن الالتزام بهذه المعايير بشكل فعلي .
2. تحديد واختيار مؤشرات قياس وتقويم الأداء التي تتلاءم مع رؤية ورسالة وأهداف الجامعة التي تتبعها المكتبة من جهود وضوابط تطبيق هذه المعايير من جهة أخرى .
3. تطبيق مؤشرات تقويم الأداء سواء إضافية أو أكثر تفصيلاً .
4. الخروج بنتائج بناءً على تلك المؤشرات تكون قابلة للقياس الكمي والكيفي وتتمحور حول تلبية احتياجات مجتمع المستفيدين .
5. تجميع وتحليل ومقارنة البيانات والاحصاءيات الخاصة بمختلف الأنشطة والبرامج والخدمات.

■ الجمعيات المهنية - نظره عامة :

يوجد عدد من الجمعيات المهنية في العالم العربي لا تختلف في أهدافها عن أهداف مثيلاتها في العالم المتقدم ونجد أن الجمعيات على المستوى الدولي تهتم بقضايا شتى من أهمها : المعايير والمؤهلات وشروط العمل وتوسيع وتطوير خدمات وفق التطورات التكنولوجية، وتسهيل تداول المعلومات. وإنشاء مكتبات بمختلف أنواعها لتدعمها الدولة، كذلك تمديد خدمات المعلومات للمناطق الريفية، والاهتمام بتصميم مباني المكتبات، وترقية البحوث والدراسات في المجال. ولعل هذا ما يدعو ل طرح العديد من التساؤلات التي تتعدى الإجابة عليها حدود ورقة البحثية الحالية .

■ تعريفات :

يعرف محمد فتحي عبد الهادي المؤسسات المهنية بأنها هيئات ، تتألف من مجموعة من الأفراد المنتمين إلى مهنة المكتبات والمعلومات يجتمعون دورياً بسبب اهتمامات مشتركة ، وهي بمثابة تجمعات غير رسمية للمنتمين للمهنة تتحدث باسمهم وتدافع عنهم وتضع أو تقر معايير الأداء والخدمة وما إلى ذلك . وفي تعريف آخر لسيد حسب الله وسعد محمد الهجرسي (تلك الجمعيات المهنية التي تهتم برعاية أصحاب التخصص وتهتم بإنشاء الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني وتتولي تطويرها . في نطاق ما تصل إليه البحوث الدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسألة من النتائج والتوصيات)¹⁵.

■ مسؤولية الجمعيات المهنية تجاه الاعتماد الأكاديمي

تعد الجمعيات المهنية هي الممثل الرسمي للعاملين في هذا المجال والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم، والمدافع عن مصالحهم، وعليه تعد جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) رائدة في مجال تطبيق آلية الاعتماد في برامج الدراسات في مجال المكتبات والمعلومات، فقد عين مجلس جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) لجنة الاعتماد لتكون مسؤولة عن تنفيذ برنامج الاعتماد وتطويره وصياغة معايير التعليم في برامج الدراسات العليا في المكتبات والمعلومات، وهي الدراسات التي تؤدي إلى درجة الماجستير. وقد حصلت هذه اللجنة على إقرار من قبل مجلس اعتماد التعليم العالي باعتبارها هيئة اعتماد رسمية لمثل هذه البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية. لجنة الاعتماد تحمي المصلحة العامة وتوفر التوجيه للمعلمين والطلاب المحتملين وأصحاب العمل، وهي عامل مهم في عملية تعيين الموظفين الأكفاء ، عامة، الجمهور يشعر بالقلق إزاء نوعية الخدمات المكتبية والمعلوماتية، ويرى أن لديه الحق في معرفة ما إذا كان برنامج معين من التعليم في وضع جيد، من خلال تحديد ما إذا كانت هذه البرامج تتوافق والمعايير المتفق عليها، تقدم اللجنة وسائل لمراقبة جودة أداء الموظفين العاملين في المكتبات والخدمات المكتبية والمعلوماتية.

كما تبحث لجنة الاعتماد في الأدلة المقدمة لكل المعايير. ومع ذلك، حكمها النهائي يعتمد على مجمل الإنجازات التي ستتحقق وتأثيرها على بيئة التعلم. قرار الاعتماد ينظر إلى الصورة الكلية التي سيحققها البرنامج ولا ينظر في التفاصيل بشكل منعزل. وبالتالي، عدم تلبية أي مكون معين من معيار ما قد لا يؤدي إلى الفشل في تلبية هذا المعيار. وبالمثل، فإن الفشل في تلبية معيار واحد قد لا يؤدي إلى الفشل في تحقيق مركز معتمد لبرنامج.

■ أهداف الجمعيات المهنية :

تتفق أغلب جمعيات المكتبات والمعلومات في أهدافها والتي يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين هما :

- تطوير وتحسين المكتبات وأهدافها.
- تعميق موقع وتأثير مهنة المكتبات .

لقد حددت اتحادات وجمعيات المكتبات والمعلومات العربية العديد من الأهداف التي تطمح لتحقيقها للنهوض بالتخصص في القطر الجغرافي الذي تخدمه ، وفي محيط مجتمع التخصص الذي نشأ فيه لتلحق ركب التطورات التي يشهدها التخصص في الدول المتقدمة ، وإذا القينا نظرة عامة على مجمل الأهداف نجد أنها تتلخص في الآتي¹⁶ :

- التعريف بعلوم المكتبات والمعلومات والنهوض بها وبث الوعي بالمكتبات والمعلومات والعمل على رفع مستوى كفاءة المكتبات ومراكز والمعلومات .
- خلق وتوثيق الروابط العلمية والمهنية والثقافية والاجتماعية بين الاختصاصيين في حقول المكتبات والمعلومات والأرشيف وتطوير مستوياتهم العلمية والفنية والمهنية لمواكبة التطورات الجارية .
- وضع القواعد والمعايير الواجب إتباعها في مجال المكتبات والأرشيف للمساعدة في تطبيقها من قبل المؤسسات المعلوماتية .
- توحيد جهود العاملين في حقل المكتبات والمعلومات والأرشيف والمعنيين بها، بجميع الوسائل الممكنة ، لتطوير الخدمة المكتبية ووضع المعايير القياسية واللوائح التي تساعد على ذلك .
- تطوير الوسائل والسبل وكل ما يؤدي إلى تحسين أوضاع المتخصصين وتطوير مؤهلاتهم .
- تشجيع تأسيس المكتبات بمختلف أنواعها ، ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيف .
- حث الجهات والمصادر المسؤولة عن توفير الإمكانات وبذل الجهود لتطوير المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيف .
- تطوير وتشجيع الدراسات الببليوجرافية وما إليها من أبحاث ، جمع ونشر الأبحاث المكتبية أو المطبوعات التي تساعد على تحقيق أهداف الجمعية وتطوير خدماتها .
- تعزيز الاهتمام والوعي بأهمية المكتبات والوثائق والأرشيف .
- نشر البحوث والدراسات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف .
- عقد لقاءات علمية لمناقشة قضايا المكتبات والمعلومات والأرشيف .
- توثيق الروابط بين العاملين في مجال المكتبات والوثائق والمعلومات .

■ لمحة تاريخية عن الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:¹⁷

أعلن عن نشأة الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات يوم 19 كانون الثاني 1986م بمدينة القيروان على هامش الندوة العلمية الثالثة التي نظمها المعهد للتوثيق بتونس في الفترة بين 16-20 من نفس الشهر تحت إدارة أ.د.عبد الجليل التميمي وبمشاركة عدد من إعلام المكتبات والمعلومات من الدول العربية التالية : الأردن ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، اليمن . لقد كان ظهور الاتحاد تنويعاً جاءت من بعض العواصم العربية مشرقاً ومغرباً بيروت (1959) ، بغداد (1977) ، عمان (198) ، تونس

(1979-1984-1985)، وقد سمي في البداية (الإتحاد العربي للمكتبيين وأخصائي المعلومات) ، إلا أن الجمعية العامة الأولى للإتحاد التي انتظمت بالحمامات ، تونس في كانون الأول 1986م غيرت أسمه ليصبح الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وخلال نفس هذه الجمعية العامة تم انتخاب أول مكتب للاتحاد وتتمثل مهمة المكتب التنفيذي في إعداد جدول أعمال الجمعية العامة، ومشروع الميزانية، وبرامج الأنشطة الأخرى للاتحاد، وكذا متابعة برامج العمل التي أقرتها الجمعية العامة، كما يشكل اللجان الدائمة، واللجان المؤقتة المطلوبة لتنفيذ المهام التي يعهد بها إليه، كما ينظر في طلبات العضوية بالاتحاد، وقد طرح الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات منذ إنشائه تحقيق عدد من الأهداف من بينها :

- تعزيز علاقات التعاون بين الجمعيات والمؤسسات المكتبة في الوطن العربي.
- العناية بالتراث العربي المكتوب، والسمعي البصري، الموزع في كل مكان، والتعريف به.
- المساعدة على الارتقاء بالمهنة، والرفع من منزلتها.
- إعداد وتشجيع البحوث العلمية، والدراسات، في مجال المكتبات والمعلومات، وعقد الندوات، والمؤتمرات، والحلقات الدراسية المتخصصة..
- السعي إلى تحسين مستوى التعليم بمؤسسات إعداد وتأهيل المكتبيين وأخصائي المعلومات.
- العمل على توحيد المصطلحات في مجال المكتبات والمعلومات.
- السعي لاستصدار الأنظمة واللوائح المتعلقة بالمكتبات، ومؤسسات المعلومات.
- المساهمة في إصدار الأدلة المتخصصة، وإعداد أدوات، وركائز العمل الأساسية.
- تشجيع قيام الجمعيات الوطنية للمكتبيين وأخصائي المعلومات في الأقطار العربية التي لم تؤسس فيها بعد.
- إصدار دورية مهنية متخصصة تكون لسان حال الاتحاد.
- التعاون مع المنظمات العربية والدولية، التي لها علاقة بأهداف الاتحاد.

■ لمحة تاريخية عن الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات:¹⁸

جمعية السودانية للمكتبات و المعلومات هي كيان مهني سوداني تطوعي للمكتبات والمعلومات ، تأسس عام 1959 تحت مسمى اتحاد المكتبات . ثم تم اعتمادها باسم الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات في عام 1988، و استمر نشاطها بصورة متقطعة حتى سبتمبر 1997 حيث عقد المؤتمر التأسيسي الذي أسفر عن مزاولة نشاطها حتى الآن.

■ أهداف الجمعية :

- خلق رباط مهني اجتماعي بين العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات .
- العمل علي تنمية الفكر العلمي في مجال المكتبات والمعلومات و ربطه بمجتمع المعلومات.

- رفع الوعي المكتبي المعلوماتي في المجتمع وذلك بعقد المحاضرات والندوات والمعارض للتعريف بدور الكتاب والمكتبة و الأجهزة والتقنيات والأدوات الحديثة في المجال.
- المساهمة في الحفاظ علي التراث الوطني وبث الثقافة السودانية.
- تحديث مقتنيات المكتبات بإدخال التقنية الحديثة.
- تشجيع البحوث العلمية والمسابقات في مجال تخصص الجمعية.
- القيام بالرحلات العلمية، و التعاون بين أعضاء الجمعية.
- تقديم الاستشارات المهنية لدعم الكفاءة المهنية وخدمة الأعضاء.
- إعداد المعايير المهنية لتحسين الأداء ومراقبة تنفيذها وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.
- توفير فرص التعليم والتدريب المستمر وذلك بالمشاركة في البرامج أو اقتراحها أو تمويلها أو تنسيقها مع مؤسسات علمية.
- إيجاد ودعم الروابط العلمية مع جمعيات المكتبات و المعلومات المناظرة القطرية والإقليمية والعالمية.

■ معايير المقارنة : (الدراسة المقارنة) :

أولاً/ معايير بناء المجموعات وتنظيمها- الاختبار والاقتناء :

❖ بالنسبة للجمعية السودانية .للمكتبات والمعلومات:¹⁹

- يجب اختيار المواد وفقاً لأهداف الجامعة.
- يجب تحديد أدوات الاختيار ولغات المصادر وحداثتها ودقتها وصحتها وكلفتها وأشكالها، والحد الأعلى من النسخ للعنوان الواحد.
- يجب أن توفر الأدوات والقوائم والبيبلوجرافيات وفهارس الناشرين التي تساعد على اختيار مصادر المعلومات.
- يجب إشراك المستفيدين في عمليات اختيار مصادر المعلومات.
- يجب أن تحتوي المعايير على محددات قبول أو رفض الهدايا، طبقاً لسياسية المكتبة والجامعة.
- يجب أن تحدد سياسات إيداع الأطروحات والكتب والبحوث التي يعدها كل من ينتسب للجامعة.
- يجب أن تحدد سياسات التبادل بالمصادر مع المؤسسات الأخرى.
- يجب أن يكون في كل تخصص عشرة عناوين لكل طالب.
- يجب أن تكون الكتب عند التأسيس (15) ألف عنوان متخصص.
- يجب أن تكون الزيادة السنوية (2%)، (1%) كتب ورقية و(1%) كتب إلكترونية بالنص الكامل، مع إمكانية الحصول عليها للطلبة والأساتذة عند الطلب.

- يجب ألا تقل نسبة المراجع الأساسية عن (5%) من مجموع مقتنيات المكتبة، وتوفير ما ينشر- منها بأشكالها المختلفة (ورقية، غير ورقية) .
- يجب أن يتم جرد المجموعات بصفة دورية (لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات) لمعرفة المصادر التالفة والمصادر المفقودة.

❖ **معايير بناء المجموعات وتنميتها في المكتبات الجامعية وفقاً لرؤية الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:**²⁰

- تحديد طبيعة البرامج الدراسية وخطط وسياسات البحوث التي تقرها الجامعة وأن تترقب باستمرار كل التغيرات التي تحدث على هذه الخطط والسياسات داخل الجامعة .
- أولويات الحصول على مصادر المعلومات في ضوء الميزانيات المرصودة وحجم المباني والمساحات التجهيزات - الاهتمامات الفردية أو لعدد قليل من المستفيدين .
- تحقيق رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة الأكاديمية التي تنتمي إليها.
- تلتزم بعبادات وتقاليد الجامعة والبيئة الموجودة بها .
- توفير الحد الأدنى المطلوب من عدد ونوعيات مصادر المعلومات التي تحددها معايير ضمان الجودة والاعتماد التي تنطبق على لجامعة .
- توفر لمكتبة الجامعة المساحة وعدد العاملين ومؤهلاتهم وعدد الحاسبات ووسائل الاتصال التي تحددها معايير ضمان الجودة التي تطبقها المؤسسة الأكاديمية .
- السياسات والإجراءات الخاصة بكل العمليات التي تضطلع بها أقسام التزويد وتنمية المجموعات ويشمل ذلك التزويد الاستبعاد والجرد والاشتراك في المسلسلات وضبط السجلات والتجليد والصيانة.
- مسؤوليات توزيع المهام والعلاقات بين الأقسام والإدارات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمجموعات الخاصة والدوريات والمصادر الإلكترونية .
- يطلع قسم أو إدارة تنمية المقتنيات بمسؤولياته وأن يسعى لعمل أي اتفاقيات للتزويد التعاوني مع المؤسسات الأخرى.
- يتوفر لنشاط تنمية المجموعات المساحة والأثاث المناسبة لحجم العمل المطلوب .
- يفضل أن تكون المساحة المخصصة لنشاط تنمية المجموعات قريبة من المداخل المخصصة للموردين والناشرين تسهياً للعمل ، وحفاظاً على الهدوء المطلوب للمستفيدين .
- يتوفر العدد اللائم والمؤهل من العاملين بنشاط تنمية المجموعات ويراعى أن يتوفر فيهم تغطية اللغات والتخصصات العلمية التي يغطيها نشاط تنمية المجموعات .
- تراعي المكتبة نوعيات المجموعات وطبيعة الأثاث والحاسبات والمساعد والطرق التي تتطلبها كل فئات المستفيدين بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة

■ المقارنة والتحليل لهذه المعايير من قبل الباحثة :-

- اهتم الطرفان بأن يكون الاختيار وفقاً لطبيعة البرامج الدراسية وخطط وسياسات البحوث التي تقرها الجامعة وأن تتقرب باستمرار كل التغيرات التي تحدث على هذه الخطط والسياسات داخل الجامعة.
- حدد الإتحاد العربي أولويات الحصول على مصادر المعلومات في ضوء الميزانية المرسودة من قبل إدارة الجامعة بينما أغفلت معايير الجمعية السودانية حول ضرورة مراعاة الميزانية عند الاختيار وبناء المجموعات .
- اتفقت المعايير (المؤسسات موضوع الدراسة) بأنه عند عملية الاختيار يجب أن يتم اختيار المواد وفقاً لرؤية وأهداف الجامعة.
- ركز الإتحاد العربي على معيار المساحة المخصصة لنشاط تنمية المجموعات بأن تكون قريبة من المداخل المخصصة للموردين والناشرين تسهياً للعمل ، لكي يتسم بالهدوء الكافي للمستفيدين وكذلك طبيعة الأثاثات والحاسبات والمساعد والطرق وذوي الاحتياجات الخاصة بينما أغفلت الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات عن هذا الجانب عند وضع المعايير .
- ركز الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات على توفر العدد الملائم والمؤهل من العاملين وتخصصاتهم ومدي إجادتهم للغات التي يغطيها نشاط تنمية المجموعات، ولم يرد ذلك في معايير جمعية المكتبات السودانية .
- اتفق الطرفان على عدد ونوعيات مصادر المعلومات التي حددها معايير ضمان الجودة والاعتماد التي تنطبق على لجامعة .
- اتفق الطرفان على أهمية وجود سياسات إيداع الأطروحات والكتب والبحوث التي يعدها كل من ينتسب للجامعة .
- اهتم الإتحاد العربي للمكتبات بمسؤوليات توزيع المهام والعلاقات بين الأقسام والإدارات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمجموعات الخاصة والدوريات والمصادر الإلكترونية ولم يرد ذلك في معايير الجمعية السودانية مفصلاً.
- أتعف الطرفان على سياسات التبادل بالمصادر والتزويد التعاوني مع المؤسسات الأخرى.

ثانياً / معايير الجرد:

❖ بالنسبة للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات :

- يتم جرد المجموعات بصفه دوريه (لا تقل سنه ولا تزيد عن ثلاث سنوات) لمعرفة الوثائق التالفة والوثائق المفقودة .

- يتوفر سجل ورقي أو إلكتروني بكل الوثائق التالفة والوثائق المفقودة واستبعادها من رصيد المكتبة .
- تنظيم جولة مستمرة بين الرفوف سواء كان في القاعات أو في المخازن لاستكشاف الوثائق التالفة.
- يضع مسؤولو الجرد سياسة وإجراءات لتحصيل غرامات لإتلاف الوثائق بالتعاون مع قسمي الإعارة والإرشاد في قاعات الإطلاع .
- يتابع مسؤولو الجرد مع مسئولي الإعارة في الفحص الدوري لسجلات الإعارة وذلك لاكتشاف الوثائق المتأخرة أو المعرض للفقد في فترات زمنية متقاربة .
- إبلاغ مسؤولي الاختيار بالوثائق التالفة أو المفقودة لإحلال بديل لها .

❖ معايير الجمعية السودانية في الجرد :

- يجب توفير سجل ورقي أو إلكتروني بكل مصادر المعلومات التالفة والمفقودة واستبعادها من رصيد المكتبة.
- يجب أن يضع مسؤولو الجرد سياسة وإجراءات لتحصيل غرامات على إتلاف المصادر بالتعاون مع قسمي الإعارة والإرشاد في قاعات الإطلاع.
- يجب أن يشارك مسئولو الجرد مع مسئولي الإعارة الفحص الدوري لسجلات الإعارة لاكتشاف مصادر المعلومات المتأخرة في الفترات زمنية متقاربة.
- يجب إبلاغ مسئولي الاختيار والتزويد بمصادر المعلومات التالفة أو المفقودة لإحلال بديل لها.

وعند مقارنة الباحثة بين المعيارين تبين ما يلي :

- اتفق الطرفان في معايير الجرد أنه لا بد من وجود سياسة تعتمد على عناصر زمنية (لعدد معين من السنوات مكتوبة وموثقة ومعتمدة لاستبعاد مصادر المعلومات وأن تعتمد هذه السياسة على معيار موضوعي تخصصي .
- اتفق الطرفان على ضرورة الاحتفاظ بسجل إلكتروني أو ورقي للنسخ المستبعدة .
- أكد الطرفان على ضرورة إبلاغ مسؤولي الاختيار بالوثائق التالفة أو المفقودة لإحلال بديل لها
- متابعة الوثائق من قبل مسؤولو الجرد والإعارة وذلك لاكتشاف الوثائق المتأخرة أو المعرضة للفقد في فترات زمنية متقاربة وهذا المعيار هو معيار للطرفان (ضرورة التنسيق بين الأقسام)

- اتفقت معايير الجمعية مع معيار الإتحاد بأن يضع مسؤولوا الجرد سياسة وإجراءات لتحصيل غرامات لإتلاف الوثائق بالتعاون مع قسمي الإعارة والإرشاد في قاعات الإطلاع .
- أكد الإتحاد العربي على أهمية تنظيم جولة مستمرة بين الرفوف سواء كان في القاعات أو في المخازن لاستكشاف الوثائق التالفة ولم يبين ذلك في معايير الجمعية السودانية في الجرد.

وقد لاحظت الباحثة مدى الاتفاق والتقارب بين معايير الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات مع معايير الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات في المعايير الخاصة بالجرد

ثالثاً /معايير الاستبعاد :

❖ لدى الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات :

- وجود سياسة مكتوبة وموثقة ومعتمدة لاستبعاد الوثائق تعتمد على عناصر زمنية (أكثر من عدد معين من سنوات من تاريخ النشر في بعض الموضوعات)
- تحتوي هذه السياسة على معيار موضوعي تخصصي لاستبعاد الوثائق في تخصصات لم تعد الجامعة تقدم بها برامج أو قل عدد الطلاب أو لم تحتويها سياسة البحوث للجامعة أو الكلية .
- يتبع مسؤولوا الاستبعاد الإعارة الداخلية والخارجية لمعرفة الوثائق التي لم تطلب في مدة معينة لاستبعادها.
- يتعاون مسؤولوا الاستبعاد مع فرق متخصصة من الأقسام العلمية والكليات لإرشادهم على المصادر التي تقادمت مادتها العلمية لاستبعادها .
- تعاون مسؤولوا الاختيار والتزويد مع مسؤولي الاستبعاد وإبلاغهم بأي تغيير في سياسات الاختيار وتنمية المقتنيات ومراعاة ذلك أثناء عملية الاستبعاد.
- يحتفظ مسؤولوا الاستبعاد بسجلات ورقية أو إلكترونية بأي وسائل يتم استبعادها لإسقاطها من رصيد المكتبة .
- توفير مكان يتسع للوثائق المستبعدة في شكل مخزن في مكان داخل أو خارج المكتبة .
- استغلال إمكانات التصوير المصغر والحفظ الإلكتروني في الاحتفاظ بنسخ من الوثائق المستبعدة داخل المكتبة في حيز مكاني صغير توفيراً للمساحة واستبعاد طلبها في أي وقت من قبل المستفيدين .

❖ معايير الاستبعاد لدى الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات :

- يجب وجود سياسة تعتمد على عناصر زمنية (لعدد معين من السنوات من تاريخ النشر- في بعض الموضوعات) مكتوبة وموثقة ومعتمدة لاستبعاد مصادر المعلومات.
- يجب أن تحتوي هذه السياسة على معيار موضوعي تخصصي لاستبعاد مصادر المعلومات.
- يجب توفير مخزن داخل المكتبة أو خارجها لمصادر المعلومات المستبعدة منها.
- يمكن استغلال إمكانات التصوير المصغر والحفظ الإلكتروني في الاحتفاظ بنسخ من مصادر المعلومات المستبعدة داخل المكتبة.

عند التحليل والمقارنة بينهما في معيار الاستبعاد تبين ما يلي :

- اتفق الطرفان على ضرورة وجود سياسة زمنية مكتوبة وموثقة ومعتمدة لاستبعاد مصادر المعلومات مع أهمية أن تحتوي هذه السياسة على معيار موضوعي تخصصي- لاستبعاد مصادر المعلومات.
- يتبع مسؤولوا الاستبعاد الإعادة الداخلية والخارجية لمعرفة الوثائق التي لم تطلب في مدة معينه لاستبعادها وهذا المعيار خاص بالإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات .
- ضرورة أن يتعاون مسؤولوا الاستبعاد مع فرق متخصصة من الأقسام العلمية والكليات لإرشادهم على المصادر التي تقادمت مادتها العلمية لاستبعادها هذا المعيار لم يرد ضمن معايير الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات .
- تعاون مسؤولوا الاختيار والتزويد مع مسؤولي الاستبعاد وإبلاغهم بأي تغيير في سياسات الاختيار وتنمية المقتنيات ومراعاة ذلك أثناء عملية الاستبعاد هذا المعيار خاص بالإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات .
- اتفق الطرفان على أن يتوفر مخزن داخل المكتبة أو خارجها لمصادر المعلومات المستبعدة منها.
- الاتفاق في معايير الاستبعاد على استغلال إمكانات التصوير المصغر والحفظ الإلكتروني في الاحتفاظ بنسخ من الوثائق المستبعدة

رابعاً/ معايير التجليد :

❖ وفقاً لرؤية الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات .

- يجب وضع سياسة وأولويات، يتم بموجبها تحديد المواد المراد تجليدها أو صيانتها وفقاً لاستعمال أو طبيعية المواد.

- يجب تدبير وتوفير طرق التخزين والحفظ المناسبة لكل نوع من أنواع المصادر، وذلك بإتباع الطرق العلمية، للتخزين والحفظ مثل: خلو المكان من الرطوبة، والحشرات والآفات، التي تتلف المواد المكتبية، بجانب توفير الإضاءة والتهوية، فضلاً عن استخدام التعقيم بشكل دوري.
- اعتماد واستخدام التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي، وأحدث ما توصل إليه في قواعد الفهرسة.
- اعتماد أحدث قوائم رؤوس الموضوعات باللغتين العربية والإنجليزية.
- اعتماد القوائم الاستنادية الخاصة بأسماء الأشخاص والهيئات والموضوعات.

■ التعليق والتحليل :

هذا المعيار (معياري التجليد) لم يرد تفصيله لدى الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، وبالتالي انفردت الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات بتفصيل هذا المحور الذي يعتبر أحد مرتكزات عمليات بناء المجموعات المكتبية .

■ النتائج :

- يجب أن يتم اختيار المجموعات وفقاً لرؤية وأهداف الجامعة.
- يتم اختيار مصادر المعلومات بناءً على معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة.
- اهتمت المعايير بأن يكون الاختيار وفقاً لطبيعة البرامج الدراسية وخطط وسياسات البحوث التي تقرها الجامعة مع الأخذ في الاعتبار كل التغيرات التي تحدث على هذه الخطط والسياسات في المستقبل
- ضرورة توفر العدد الملائم والمؤهل من العاملين وتخصصاتهم ومدي إجادتهم للغات التي يغطيها نشاط تنمية المجموعات المختارة .
- أهمية التركيز على عدد ونوعيات مصادر المعلومات التي تحددها معايير ضمان الجودة والاعتماد التي تنطبق على الجامعة.
- التأكيد على وجود سياسات إيداع الأطروحات والكتب والبحوث التي يعدها كل من ينتسب للجامعة
- يتم جرد المجموعات بصفه دوريه (لا تقل سنه ولا تزيد عن ثلاث سنوات) لمعرفة الوثائق التالفة والوثائق المفقودة .
- وجود سياسة مكتوبة وموثقة ومعتمدة لاستبعاد الوثائق تعتمد على عناصر زمنية محددة .
- ضرورة أن يتعاون مسؤولوا الاستبعاد مع فرق متخصصة من الأقسام العلمية والكليات لإرشادهم على المصادر التي تقادمت مادتها العلمية لاستبعادها .
- تم وضع سياسات وأولويات، يتم بموجبها تحديد المواد المراد تجليدها أو صيانتها وفقاً لاستعمال أو طبيعية المواد.

- تم وضع سياسة وأولويات، يتم بموجبها تحديد المواد المراد تجليدها أو صيانتها وفقاً لاستعمال أو طبيعية المواد.
- أهمية الحصول على مصادر المعلومات على ضوء الميزانية المرسودة من قبل إدارة الجامعة .
- لم يفصل الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات معايير الجرد.
- تم دمج معيار التزويد في الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات مع معيار الاقتناء وبناء المجموعات بينما ورد ذلك بشكل مفصل في معايير الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات .

■ التوصيات :

- ضرورة الالتزام بتطبيق معايير الاقتناء وبناء المجموعات في المكتبات الجامعية ومتابعتها من قبل الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات .
- رصد ميزانية للحصول على مصادر المعلومات من قبل القائمين على أمر المكتبات الجامعية .
- يجب مراعاة سياسة إيداع الأطروحات الجامعية والكتب والتي يعدها كل من ينتسب إلى الجامعة .
- مراعاة متطلبات ضمان الجودة في الجامعة عند تزويد المكتبات الجامعية بمصادر المعلومات .
- أن يكون الاختيار للمجموعات وفقاً لطبيعة المناهج الدراسية وخطط وسياسة البحوث التي تقرها الجامعة (الحالية والمستقبلية) .
- استصحاب رؤية الكليات والأقسام المتخصصة مع العاملين في المكتبات لاستبعاد المراجع التي تقادمت مادتها العلمية.
- العمل على توفير القوى المتخصصة المؤهلة المدربة في مجال المكتبات والمعلومات.
- تحويل الأسس النظرية لمعايير التقييم إلى واقع تطبيقي ملموس يتم من خلاله إجراء القياسات لأداء العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات.

■ الإحالات والمراجع :

¹ ثروت العلمي . دور الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية في ضوء المعايير الدولية والعربية . - جامعة الشارقة : الإمارات العربية المتحدة / 2018 متاح على : <https://doi.org/10.5339/jist.2018.8>

² محمود، أسامة السيد . المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/البكالوريوس). مراجعة جاسم محمد جرجيس، يسرية عبد الحليم زايد ؛ تقديم خالد الحلبي. - القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات 2016 .

³ عليان، ربحي مصطفى (2010). معايير مقترحة لتقويم جودة تخصص علم المكتبات و المعلومات في الجامعات العربية». مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج. 17، ع. 1.

⁴ شريف كامل، أسامة السيد محمود ، يسرية عبد الحليم زايد . المعيار العربي الموحد للمكتبات الجامعية . - تونس : الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، 2013 م . ص 16-36.

ال

- ⁵ عبد الله حسين متولي . المعايير في المكتبات الجمعية . مؤسسة نسيج ، متاح على الموقع blog.naseej.com تمت زيارة الموقع في يوم الأربعاء 2020/8/8 الساعة الثانية بعد الظهر
- ⁶ مهدي صالح السامرائي ، علاء حاكم محسن الناصر . تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم الجامعي .- بغداد : الذاكر للنشر- والتوزيع ، 2012 م . ص
- ⁷ تركي سلطان . هندسة التغيير الجذري لقمة الإدارة: المنهجية والتطبيق .- القاهرة : دار المعارف ، 1996م .
- ⁸ فؤاد حلمي ، نشأت فضل . مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الثانوي .- مجلة كلية التربية : كلية التربية . جامعة الأزهر ، ع 276، 1998، ص34.
- ⁹ محمد يوسف مراد. الجودة والاعتماد الاعتماد الأكاديمي في برامج علوم المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية للمفاهيم والمؤسسات التجارية الدولية والعربية .- الرياض : جمعية المكتبات والمعلومات السعودية ، 2014 م . ص 317.
- ¹⁰ محمد يوسف مراد . الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج علوم المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية للمفاهيم والمؤسسات والمعايير والتجارب الدولية والعربية .- الرياض : جمعية المكتبات والمعلومات السعودية ، 2014 م . ص 324.
- ¹¹ ديب كومار ، عفاف محمد نديم (مترجم). الاعتماد الأكاديمي في المكتبات .- القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017 م . ص 276.
- ¹² علي صالح كرار ، هاجر علي الصاحب. معايير المكتبات والتوثيق والأرشيف في السودان ، ورشة عمل (معايير المكتبات والتوثيق والأرشيف في السودان) .- الخرطوم : الهيئة السودانية للمواصفات ، 2016 م . ص 3
- ¹³ وزارة رئاسة مجلس الوزراء. الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس أمر تأسيس الهيئة لسنة 2007 م . شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .
- ¹⁴ عبد الباقي يونس .معايير المكتبات الجامعية .ورشة عمل (معايير المكتبات والتوثيق والأرشيف في السودان) .- الخرطوم : الهيئة السودانية للمواصفات ، 2016 م . ص 4.
- ¹⁵ محمد ميرغني حمد السيد. دور الجمعيات المهنية في تطوير المكتبات والمعلومات : الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات أنموذجاً، أطروحة ماجستير ، اشرف د.عباس الشاذلي . جامعة النيلين ، 2016 م . ص 28.
- ¹⁶ محمد مصطفى محمد علي . أثر الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات (سالي) في تحسين وتطوير الأداء الوظيفي للمكتبيين بولاية الخرطوم دراسة تحليلية تقويمية .- المؤتمر العلمي الثالث والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج ، 7-9 مارس 2017 م . ص 10-11.
- ¹⁷ موقع www.aplis.cybrarians.info تمت الزيارة يوم الأربعاء 2018/9/5 الساعة الواحدة بعد الظهر
- ¹⁸ جمعية المكتبات السودانية . خلفية تاريخية (سالي) تمت الزيارة للموقع الأربعاء 2018/9/5 الساعة الواحدة بعد الظهر .- متاح على : www.aplis.cybrarians.info
- ¹⁹ عبد الباقي يونس .معايير المكتبات الجامعية ، مصدر سابق . ص 15-16
- ²⁰ المعيار العربي الموحد في المكتبات الجامعية ، إعداد شريف كامل شاهين ، أسامه السيد محمود ، يسرية عبد الحميد زايد ، تونس : الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، 2013 م . ص 100-104



طريقة اقتباس هذا المقال حسب أسلوب American Psychological Association (APA) :

فردوس عمر عثمان عبد الرحمن. (2021). " معايير الاعتماد الأكاديمي للجمعيات والاتحادات المتخصصة في إعداد وتطوير المكتبات ومراكز المعلومات : دراسة مقارنة " . مجلة أوراق بحثية 01(01):239-261